الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يسجل 42,11 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 77 سنتا في تداولات ليبلغ 42,11 دولارا مقابل 42,88 دولارا للبرميل وفقا للسعر المعلن امس من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية عاودت أسعار النفط التراجع أمس بعد أن تعهدت إيران برفع الإنتاج ومع ثبات عدد حفارات الخام في الولايات المتحدة بعد انخفاض استمر 8 أسابيع. وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت أمس الاول عند التسوية 37 سنتا ليصل الى مستوى 48,35 دولارا كما انخفض سعر برميل الخام الأميركي 33 سنتا ليصل الى مستوى 48,08 دولارا.

تحول نوعي نحو الشفافية منذ تسلم الإدارة الجديدة

«البورصة»: كشف يومي مفصل لتداولات المطلعين

العديد من التغييرات الجوهرية أجرتها شركة البورصة فور تسلم مهامها والتي تستهدف خطوات أكثر فاعلية على صعيد الشفافية والإفصاح

احمد موسى

بعد تسلم شركة البورصة مهام تشغيل مرفق السوق رسميا في 25 ابريل الماضي، أجرت الشركة العديد من التغييرات الجوهرية التي تستهدف خطوات أكثر فاعلية على صعيد الشفافية والإفصاح، وهي خطوات ضمن سلسلة طويلة تهدف للوصول إلى مصاف الأسواق الناشئة.

ويأتي ملف تداولات المطلعين من بين الأبرز، حيث بدأ يأخذ شكلا أكثر تنظيما وسهولة لتظهر تفاصيل وبيانات العملية مباشرة متضمنا اسم الشخص المفصح ونوع العملية سواء كانت بيعا أو شراء بالإضافة إلى علاقة الشخص أو الشركة بالورقة المالية التي تمت عليها العملية.

أما في السابق، فكان الإفصاح يقتصر على رسالة تطالبك بالدخول على صفحة الشركة بموقع البورصة الكويتية لتعرف تفاصيل العملية التي قام بها أعضاء أو شركات تابعة من خلال خانة الإفصاحات الخاصة بها.

وتكمن أهمية الإفصاح عن تداولات المطلعين في أنها تفسر أسباب أداء الأسهم صعودا وهبوطا من خلال متابعة عمليات المطلعين، فهي غالبا تعكس قرارا استثماريا لأعضاء مجلس إدارة الشركة يستند الى معلومات جوهرية تخص مستقبل الشركة أو استثماراتها.

كل مطلع يكشف بيع وشراء أسهمه.. ولكل عملية دلالاتها الاستثمارية

38 عملية تمت خلال مايو الجاري أكثر من نصفها بيعي

مطلوب تحديد فترة حظر تعاملات المطلعين قبل المعلومات الجوهرية

وبحسب احصائيات لـ «الأنباء» شهد شهر مايو الجاري وحده 38 عملية تداول من أعضاء مجالس الإدارة وأعضاء الجهاز التنفيذي للشركات المدرجة في البورصة الكويتية، منها 17 عملية من جانب الشراء ونحو 21 عملية من جانب البيع وبإجمالي 6 ملايين سهم، حيث كانت محصلة تلك العمليات بيعية.

وبالمقارنة مع عدد من الأسواق الناشئة فإن تلك الأسواق توفر إحصاءات مجمعة لتداولات المطلعين بشكل يومي، وهذا ما يفتقده السوق الكويتي.

وتأتي فترة الحظر على تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجهاز التنفيذي للشركة في الأوراق المالية وطريقة الإفصاح عنها مختلفة بين الكويت ونظرائها الخليجيين فيما يخص فترة الحظر قبل الإعلان عن المعلومات الجوهرية، حيث تنص لائحة هيئة أسواق المال الكويتية على انه إذا كان عضو مجلس الإدارة أو عضو الجهاز التنفيذي قد اطلع على بيانات ومعلومات جوهرية غير معلنة تتعلق بالمصدر أو عملائه فإنه يحظر عليه التعامل في الأوراق المالية، وذلك إلى أن يتم الإعلان عن تلك البيانات والمعلومات الجوهرية.

وأشارت إلى أنه يمنع تداولات المطلعين خلال عشرة أيام عمل قبل نهاية السنة المالية أو النتائج الفصلية وحتى الإعلان عن النتائج المالية لتلك الفترة.

وأوضحت لائحة هيئة أسواق المال ان طبيعة الاطلاع تتمثل في بيان نوعية البيانات والمعلومات الجوهرية غير المتاحة للجمهور والتي اطلع عليها الشخص المطلع بحكم موقعه، ومن ذلك على سبيل المثال: العقود والصفقات المؤثرة التي يبرمها المصدر، البيانات المالية، المشاريع والخطط المستقبلية، بيانات مؤثرة عن عملاء المصدر.

وبالمقارنة مع الأسواق الأخرى، فإن قانون هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية يمنع تداولات المطلعين قبل 10 أيام من الأحداث الجوهرية، وقبل 15 يوما من إعلان النتائج المالية للشركات المدرجة أما السعودية ومصر فيمنع تداولات المطلعين قبل 14 يوما من إعلان النتائج المالية للشركات المدرجة.

خلال رسالة وجهها الوزير إلى العاملين في «النفط»

الصالح يشعل القطاع النفطي من جديد: جميع قرارات مؤسسة البترول ستطبق

أنس الصالح

رسالة من معالي وزير النفط (بالوكالة)
رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية
إلى كافة العاملين بالقطاع النفطي

كتاب الوزير للعاملين بالنفط

أحمد مغربي

كشف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وزير النفط بالوكالة ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية أنس الصالح، أن المبادرات التي أعلنتها المؤسسة حول ترشيد الإنفاق في القطاع النفطي سوف يتم تطبيقها على كل العاملين الجدد الذين سيتم تعيينهم بالقطاع، اعتبارا من تاريخه، وسيتم وضع الإجراءات اللازمة لذلك.

وذكر الصالح في رسالة موجهة للعاملين في القطاع النفطي حصلت «الانباء» على نسخة منها، أنه إيماء الى اللقاءات التي عقدت مع اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات وممثلي النقابات العمالية بالقطاع النفطي بداية باللقاء المنعقد يوم 9 مارس الماضي بحضور الرئيس التنفيذي والأعضاء المنتدبين بالمؤسسة والرؤساء التنفيذيين بالشركات النفطية التابعة، واللقاء التالي الذي عقد في 10 ابريل الماضي، وضم ممثلي الاتحاد ورؤساء النقابات، وإلى بياننا السابق الصادر في 16 ابريل 2016 والذي دعونا فيه الى تغليب المصلحة العليا للبلاد وصوت العقل والحكمة والجلوس الى طاولة المفاوضات، لأنه بالتأكيد لن يكون هناك أي نوع من أنواع التفاوض او الحوار في ظل وجود إضراب يشل ويضر بمصالح البلاد. وتابع الوزير رسالته بالقول: إنه «لما كانت اللجنة المحايدة التي شكلت بناء على توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء لم تنته من بحث ودراسة المبادرات الثمان المطروحة من قبل مؤسسة البترول الكويتية لترشيد الإنفاق وتقنين المصروفات ومراجعة المستندات المتعلقة بها وضرورة منحها الوقت الكافي لدراستها بالشكل المستفيض، فقد ارتؤي تمديد فترة عمل اللجنة حتى ما بعد شهر رمضان المبارك. وحرصا على عدم تعطيل مصالح العاملين بالقطاع النفطي، وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقد مساء السبت 21 مايو الجاري مع اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات ورؤساء النقابات العمالية، فقد قررت المؤسسة الموافقة على صرف الزيادة السنوية عن السنة المالية الماضية 2016/2015 بالأسس والضوابط نفسها المعمول بها في حينه. وتكون الميزانية للسنة المالية 2016 /2017 بنسبة 7,5٪ للزيادة السنوية وتوجيه الأجهزة المختصة بوضع الضوابط المناسبة لصرف الزيادة بما يحقق الالتزام بتوجيهات الدولة فيما يتعلق بترشيد الإنفاق وتقنين المصروفات، ومن جهة أخرى ضمان رفع مستويات الأداء وتحسين الإنتاجية لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية للقطاع النفطي». وأضاف الصالح في رسالته أنه قرر أيضا تخيير المتقاعدين بين الاستمرار في تلقي الرعاية الصحية من خلال مستشفى الأحمدي، أو اختيار وثيقة التأمين الصحي المخصصة للمتقاعدين من قبل الدولة، علما أن جميع المبادرات التي أعلنتها المؤسسة في وقت سابق سيتم تطبيقها على جميع العاملين الجد.

صرف 7,5٪ زيادة سنوية عن السنة المالية الماضية

توجيه الأجهزة لوضع ضوابط جديدة لصرف الزيادة وفقاً لإجراءات الترشيد

سنخيّر المتقاعدين بين مستشفى الأحمدي أو وثيقة التأمين الصحي

«النفط» سيصبح طاردا للكويتيين: امتيازات قليلة ولا سفر ولا استمتاع!

أحمد موسى

سيصبح القطاع النفطي طاردا للكوادر الوظيفية بسبب إلغاء وتقليص الكثير من الامتيازات للعاملين الجدد الذين سيفضلون البحث عن قطاعات أخرى.

وشملت مبادرات مؤسسة البترول وشركاتها التابعة الخاصة بمزايا العاملين بالقطاع خفض درجات المعينين الجدد بالقطاع النفطي بالإضافة إلى مراجعة العلاوة والزيادة السنوية تمهيدا لخفضهما بالإضافة إلى خفض المخصص اليومي لمخصصات السفر للمهمات الرسمية، فيما سيتم الغاء تذاكر السفر للعاملين الجدد.

كما تضمنت المبادرات تخفيض نظام الايفاد «المكاتب الخارجية» وكذلك المخصصات الخاصة باللجان الدائمة والمؤقتة. وشملت مبادرات المؤسسة فيما يخص مزايا العاملين بالقطاع النفطي وقف العمل بنظام تكريم العاملين أثناء ونهاية الخدمة، بالإضافة إلى تقنين الدورات التدريبية الخارجية.

وكشفت المبادرات عن مراجعة شاملة تمهيدا للتخفيض للمرة الثانية لأنظمة الحوافز (المكافأة التشجيعية – المكافأة الفورية – مكافأة القياديين – مكافأة المدراء). ووفقا لمبادرات المؤسسة سيتم وقف العمل بالمخيم الربيعي والأندية والمعاهد الصحية وكذلك الدرجة الشخصية ومراجعة بدل طبيعة عمل.

كما سيتم تخفيض قيمة وحصر التغطية في ساعات العمل فقط فيما يخص التأمين على الحياة والحوادث الشخصية، وبالإضافة إلى ذلك ستكون ميزة السيارة حسب حاجة العمل ولن ترتبط الميزة بسلم الدرجات.

بعد تأكيد مجلس الوزراء سلامة إجراءات الهيئة لبيع شركات مملوكة فوق 50٪

هيئة الاستثمار: 19 شركة حكومية على قائمة المراجعة للبيع أو إعادة الهيكلة

محمود فاروق

تابعت «الأنباء» ما جاء امس في بيان مجلس الوزراء حول تأكيد المجلس على سلامة اجراءات الهيئة العامة للاستثمار في خصوص بيع الشركات الحكومية التي تمتلك فيها الدولة اكثر من 50٪ من رأسمالها.

وقالت مصادر مسؤولة في الهيئة العامة للاستثمار لـ «الأنباء» ان الخطوة التالية بعد قرار مجلس الوزراء وضع خطة زمنية لتنفيذ إعادة هيكلة الاستثمارات الحكومية التي يصل عددها إلى 20 شركة حكومية، ووضع قائمة لما يستحق من الشركات للتخارج منها وآخر لخصخصتها.

واضافت المصادر ان الخطة الحكومية تستهدف تعظيم العائد في تلك الشركات، فهناك شركات من الافضل التخارج منها، بينما هناك شركات مثل تلك المتخصصة بادارة الاراضي السياحية والترفيهية في الدولة، فمن الافضل تطويرها لأن العائد منها على المدى البعيد سيكون افضل، لذا فإن هيكلتها في الوقت الراهن هو القرار الاسلم، لكن المصادر اكدت من ناحية اخرى ان عملية بيع او خصخصتها في الوقت الراهن سيكون افضل عائدا للدولة، واكدت ان قرار البيع يأتي بسبب الحالة التي وصلت إليها بعض الشركات من تراجع في اداء عملها مما ينعكس على قيمتها الحقيقية في حال استمرارها.

وسبق أن وضعت الحكومة برنامجا خاصا «وثيقة الاصلاح الحكومي» تتضمن التخارج من شركات حكومية، وجاءت التأكيد على سلامة اجراءات بيع الهيئة للشركات الحكومية ليدعم هذا التوجه. وكانت توصية نيابية من لجان متخصصة اوصت بإيقاف بيع الشركات الحكومية التي تمتلك فيها الدولة اكثر من 50٪، لذا سيكون المحك في البرلمان لتمرير مشروع حكومي خاص ببيع الملكيات الحكومية. ومن بين الشركات المرجحة للبيع تلك التي تمتلك فيها الحكومة اكثر من 50٪ وهي مدرجة في البورصة الكويتية. وكان مجلس الوزراء في جلسة اول امس قد اكد سلامة الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للاستثمار، مشيدا بالضوابط والشروط والقواعد المهنية التي تتبعها في هذا الشأن وبالتزامها الكامل بأطر الشفافية والعلنية وتكافؤ الفرص، وذلك بعد ان اطلع بتوصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن رد الهيئة العامة للاستثمار على توصية لجنة حماية الأموال العامة في مجلس الأمة.

وكان تقرير قامت به «الأنباء» أظهر تحقيق الاستثمارات الحكومية في سوق الكويت للأوراق المالية، خسائر بنحو 200 مليون دينار خلال عام واحد (بنهاية 2015) وذلك على وقع تراجعات النفط الحادة وتباطؤ البيئة الاقتصادية التي دفعت بالعديد من الشركات المدرجة اتخاذ قرار بعدم توزيع أرباح نقدية نتيجة تراجع نتائجها المالية، وأظهرت أن حصة الاستثمارات الحكومية من التوزيعات النقدية التي منحتها الشركات بنحو 100 مليون دينار، رغم حالة الركود الطويلة للأسهم وغياب المحفزات المتواصلة منذ الأزمة المالية، وهو دليل على قوة بعض الشركات الحكومية بالسوق.

بيع الملكيات الحكومية في البورصة على رأس القائمة

مشروع حكومي للبرلمان للموافقة على عمليات البيع المرتقبة

رأي عقاري

في ظل وجود شركات وسيطة لا تتمتع بالمصداقية تجاه الشاري

بدر الشلفان يحدد مخاطر شراء العقارات في الخارج

بدر خالد الشلفان

حدد مدير ومؤسس شركة بوند إنترناشيونال العقارية بدر خالد الشلفان مخاطر شراء العقارات في خارج الكويت والأمور التي يجب معرفتها، وذلك في ظل وجود شركات قليلة جدا تتمتع بالمصداقية والشفافية في إظهار العيوب وعرضها للشاري بمهنية تامة.

وقال الشلفان ان شراء الأراضي الزراعية يعد أقرب إلى المقامرة منها إلى الاستثمار، حيث تقوم بعض الشركات بإخفاء حقيقة مستقبل هذه الأراضي التي يستحيل تقريبا تحويلها لأراض سكنية أو قابلة للتطوير، من خلال إيهام الشاري بقرب تحقق هذه الاحتمالية، إلا أنه يصدم بالتالي بعدم القدرة على تحويل هذه الأراضي إلى سكنية إلا القليل القليل منها. أما المخاطرة الثانية التي يواجهها الشاري ويجب لفت الانتباه لها فهي شراء وحدات سكن الطلبة، حيث تعرض بعض الشركات العقارية، وحدات سكن الطلبة في مختلف البلدان مع عدم ذكر الشروط والعوائق التي تجعل عملية الشراء ضربا من النصب والاحتيال، مثال على ذلك: إخفاء بعض المصاريف اللازمة، ارتفاع سعر المتر المربع مقارنة بسعر المتر المربع في المدينة نفسها، وحقيقة عدم القدرة على إعادة البيع في السوق العقاري إلا لمستثمرين أو مؤسسات راغبة في هذا القطاع. وذكر الشلفان انه يجب تجنب العائد المالي المبالغ فيه، حيث يكون محملا على سعر الشراء في أغلب الأحيان، وكما يقول المثل «لو فيه خير ما عافه الطير»، أي لو أن العوائد مرتفعة ومضمونة فعلا، لتسابقت الشركات والمؤسسات المالية الأجنبية عليه.

وأشار إلى أهمية اختيار المطور المناسب، حيث تقوم بعض الشركات، وبهدف الربح السريع، بالتعاقد مع مطورين ليس لهم تاريخ ومصداقية في التطوير العقاري مما يؤدي إلى تأخير في التسليم، جودة متدنية، ومواصفات مختلفة.

وحذر الشلفان من الشراء في البلدان غير المستقرة، حيث يجب التأني والحذر عند الشراء في البلدان غير المستقرة سياسيا واقتصاديا إلا إذا كان بغرض السياحة والاستجمام، عندها عليكم تحديد ميزانية لهذا الغرض السياحي الذي لا يعد استثمارا.

وفي ختام تصريحه، أوضح الشلفان أن شراء العقار يعتبر استثمارا آمنا، في حال تم اختيار العقار والموقع المناسبين، ومطور ذي تاريخ جيد في مجال التطوير العقاري، بالإضافة إلى اختيار شركات عقارية وسيطة ذات سمعة جيدة.